مقومات عروبة الصومال
(دراسة تاريخية تحليلية)

د. محمد إبراهيم عبدي
أستاذ مساعد- وحدة البحوث - جامعة مقديشو

ملخص البحث

تعتبر الهوية قضية مصيرية لمختلف المجموعات البشرية على مر العصور، وهي ما يميز كل جماعة عن الأخرى، وهي بمثابة البصمة للفرد. ويواجه المجتمع الصومالي كغيره من العديد من المجتمعات جدلًا واسعًا حول هويته الذاتية والثقافية إن كانت عربية أو إفريقية، وذلك بحكم عوامل تاريخية وجغرافية تفاعلت عبر الزمن، وأهمها الموقع الجغرافي الصومالي المميز الذي يمثل نقطة التقاء أفريقيا بالجزيرة العربية وبحكم التجارة والهجرات، مما أفرز ثنائية ثقافية عربية أفريقية. وبرزت تلك الإشكاليات بصورة قوية في الحقبة الاستعمارية التي جرت فيها أكبر التحولات الثقافية في أفريقيا، ثم في مرحلة ما بعد الاستقلال. كما أن الهجرات الواسعة للصوماليين إلى مختلف مناطق العالم منذ الحرب الأهلية أدت بدورها إلى تعميق إشكاليات الهوية – ومن بينها عروبة الصومال – وذلك بسبب الثقافات الجديدة التي اكتسبها المهاجرون الصوماليون في الغرب وفي الدول الأفريقية المجاورة على السواء. وعلى هذا الأساس تحاول الورقة الإسهام في الإجابة عن تلك الأسئلة المتعلقة بالهوية من خلال البحث عن مقومات عروبة الصومال ومعوقاتها، وأسباب انضمامه إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م. هذا وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، عبر تتبع تطور القضية تاريخيًا. ويعتقد الباحث من خلال نتائج الورقة أن الشعب الصومالي ثنائي الهوية وأنه عربي أفريقي، وتأتي المعضلة عند المحاولة في إلغاء إحدى الهويتين.

الكلمات المفتاحية: مقومات، عروبة، الصومال.

Abstract

Historically, identity is an existential issue of various human groups. It distinguishes each group from the other as a mark on the individual. The Somali society, like many other societies, faces a broad debate about its own identity, whether Arab or African, because of historical and geographical factors that have interacted over time as well as geographical location, which represents the convergence point between Africa and Arabian Peninsula for trade and migration. The problem of the genealogy of Somalis emerged strongly in the colonial era when the greatest cultural transformations took place in Africa and then in the post-independence period.

The massive migration of Somalis to various regions of the world since the civil war has also deepened the problems of identity - including the Arabism of Somalia - because of the new cultures that Somali immigrants have acquired in the West and in neighboring African countries. On this basis, the paper tries to contribute the answer to these questions about identity through investigating the elements of Arabism, and even further the reasons for joining the Arab League in 1974.

The researcher used historical and analytical descriptive method by tracing the evolution of the case historically. The researcher believes through the results of the paper that the Somali people are bi-identity: an Arab African. The dilemma comes when trying to cancel one of the two identities.

Keywords: Elements, Arabism, Somalia.

مقدمـــة

تعتبر قضية الهوية والذات قضية مصيرية لمختلف المجموعات البشرية على مرِّ العصور والأزمنة، فالهوية والانتماء اللذان تشعر بهما الجماعة – أي جماعة – ويميزانها عن الآخرين إنما هما بمثابة البصمة للفرد، ونتيجة للتحولات الجذرية التي يعيشها البشر بين الحين والآخر تتعرض الهويات والانتماءات للتغير المستمر، كما تتطور الهوية بالاحتكاك والحوار والتواصل بين المجموعات البشرية المختلفة عبر الزمن.

ويواجه المجتمع الصومالي كغيره من العديد من المجتمعات الأفريقية، والعربية الأفريقية إشكاليات وجدلًا عميقًا – سواء على مستوى النخب أو مستوى الشارع – حول هويته الذاتية والثقافية وذلك بحكم عوامل تاريخية وجغرافية تفاعلت خلال العقود الأخيرة، وأهمها الموقع الجغرافي الذي يشغله المجتمع الصومالي في منطقة القرن الإفريقي، الذي يمثل منطقة التقاء القارة الإفريقية بالجزيرة العربية، وبحكم العلاقات التجارية والهجرات المتبادلة التي أفرزت ثنائية ثقافية عربية أفريقية.

وعلى هذا الأساس يتناول الموضوع جانبًا من الهوية الصومالية وهي الهوية العربية، والمقومات التي تقوم عليها التي صنعها التاريخ والجغرافيا، عبر سلسلة من التفاعلات على مدى قرون عديدة، وذلك من منطلق الإثراء على هذا الجدل الذي يرتكز على أساس تعريف الذات وتحديد العلاقات المتشابكة مع المحيط الإقليمي العربي- الأفريقي وتفاعلهما معًا.

وتهدف الورقة إلى طرح مقاربة بين النخب الصومالية المنقسمة على نفسها حول الهوية، هذا الانقسام الذي ينعكس تلقائيًا على الشارع، وإيجاد أرضية يمكن الانطلاق منها عبر الإجابة عن أهم الأسئلة – التي تثار هنا وهناك وبين الحين والآخر – على أسس علمية، وذلك لإعادة ترتيب العلاقات مع المحيط، والمحافظة على التوازن المطلوب، والانطلاق منها نحو مستقبل أكثر وضوحًا.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي حيث يعرض التطور الذي شهده الشعب الصومالي والذي من خلاله أخذت هويته الثقافية العربية والأفريقية

تتشكل، وبناءً عليه تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسة، يقدم المحور الأول عرضًا موجزًا لأهم المحطات التي مرت بها الهوية الصومالية حتى اتخذت الشكل الحالي، ويتناول المحور الثاني المقومات التي تقوم عليها الهوية الصومالية العربية، بينما يتحدث المحور الثالث عن أسباب انضمام الصومال إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م.

أولاً: تطور الهوية الصومالية

ومن المناسب في هذه السانحة وقبل الخوض في الحديث عن تطور الهوية الصومالية التعريف بمفهوم الهوية نفسها فهويَّة الإنسان: حقيقته المطلقة وصفاته الجوهرية، والهويَّة الوطنية هي: معالمها وخصائصها المميزة وأصالتها. وبطاقة الهويَّة هي: البطاقة الشخصية التي تحمل اسم الشخص وتاريخ ميلاده وعمله وجنسيته، والهويَّة هي: إحساس الفرد بنفسه وفرديّته وحفاظه على تكامله وقيمته وسلوكيَّاته وأفكاره في مختلف المواقف(١).

وإذا أردنا تتبع تطور وتشكل الهوية الصومالية المعاصرة فإنها ترتكز في الأساس على كون المجتمع الصومال في الأصل مجتمعًا أفريقيًا ينتمي إلى المجموعة الحامية التي تقطن في شرق وشمال القارة الإفريقية، ويمثلها في القرن الأفريقي الصوماليون والأوروميون والعفر والساهو، وظاهرة اشتراك تلك القوميات في الأصل السلالي الواحد واضحة في الملامح الجسمانية العامة لتلك القوميات وفي ثقافاتها ولغاتها(٢).

ويسكن الصوماليون على امتداد المنطقة المتاخمة لساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، ونتيجة لذلك كان احتكاكهم بالعالم الخارجي – ومن بينها سكان الجزيرة العربية – أكثر من بعض المجموعات الحامية الأخرى في الداخل. فكانت هناك العلاقات التجارية والهجرات المتبادلة منذ القدم، وكانت الحروب التي تنشب في المنطقتين والكوارث الطبيعية تدفع مجموعات كبيرة من الطرفين نحو الهجرة إلى الضفة الأخرى وعبور البحر، وإن كانت معظمها تجاه الساحل الشرقي لأفريقيا(٣).

ازدادت العلاقات بعد انتشار الإسلام في المنطقة وذلك بازدياد الهجرات العربية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا بغرض طلب العيش والتجارة أو الأمان واللجوء أو نشر رسالة الإسلام أو نصرة المسلمين في الصراع الذي كان يدور بين المسلمين ومنهم الصوماليون ونصارى الحبشة، كما كانت هناك هجرات عكسية من مسلمي القرن الأفريقي نحو

الجزيرة العربية بغرض الحج أو التجارة أو طلب العلم، ونتيجةً لذلك نشأت مدن تجارية ودويلات إسلامية قامت معظمها في منطقة الساحل وارتبطت بمنظومة التجارة الدولية بين الشرق والغرب في العصور التي قام المسلمون فيها بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، وكانت منطقة القرن الأفريقي في قلب منطقة التجارة الدولية آنذاك، وكان من نتائج ذلك الاندماج وذوبان قبائل عربية في المجتمع الصومالي(٤).

وازدادت تلك العلاقات القوية بين الطرفيْن منذ القدم مع دخول الإسلام منطقة القرن الأفريقي ومن ثَّم ازدادت المؤثرات العربية في الهوية الصومالية وإن كانت لم يصل إلى درجة يحدث فيها تحول جذري في البنية الثقافية واللغة الصومالية كما جرى في شمال أفريقيا بعد الفتوحات الإسلامية، حيث لم تكن الهجرات بمثل ذلك الحجم وكانت على فترات متباعدة وبأعداد قليلة، وارتكزت في السواحل الصومالية ولم تتمكن من اجتياح المناطق الداخلية. وعلى عكس الدول العربية في شمال إفريقيا حيث غلبت العناصر العربية على السكان المحليين وسادت الثقافة العربية، ففي القرن الأفريقي ذابت العناصر العربية في المجتمع الصومالي ، وسادت اللغة الصومالية وخصوصًا في المناطق الداخلية، ولم يكتمل التعريب، إلا أن اللمسة العربية التي اتخذتها الثقافة الصومالية واللغة العربية التي أصبحت لغة العقيدة والحضارة الإسلامية الجديدة جعلت المجتمع الصومالي مجتمعًا ثنائي الهوية والثقافة. كما أن تلك الازدواجية أو الثنائية الثقافية التي برزت بصورة واضحة مع انتشار الإسلام في المنطقة في القرون الأولى لم تحدث صراعًا بين اللغتيْن الصومالية والعربية ولا بين الثقافتيْن العربية الوافدة والصومالية المحلية.

مثَّلت الحقبة الاستعمارية في أفريقيا مرحلة فارقة في التاريخ الأفريقي جرت فيها أكبر التحولات الثقافية الاقتصادية والثقافية تحدث في مثل تلك الفترة التاريخية الوجيزة(٥). وجاءت الإشكاليات مع مجيء الاستعمار الأوروبي، حتى مصطلحات الهوية والانتماء الحديثة لم تكن موجودة ومحددة، بل إن تلك المصطلحات نفسها بمفهومها الحديث تعد من الإفرازات الثقافية في الحقبة الاستعمارية. وجاءت اللغات الأوروبية (الإنجليزية والإيطالية والفرنسية) والثقافة الغربية لتحل محل اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وتخلق

صراعًا جديدًا ليس بين العربية أو الصومالية وبين اللغات الأوروبية الوافدة، بل أيضا بين اللغة العربية والصومالية.

وبالإضافة إلى الزلزال الثقافي الذي جرى في القارة بأكملها وأفرز تلك الإشكاليات، فإن التقسيم الذي جرى للشعب الصومالي وتعدد المستعمرين ضاعف من تعقيد الأزمة الثقافية الاستعمارية في الصومال أكثر من غيره في شعوب القارة(٦)، واستمر الصراع الثقافي في الصومال طيلة الحقبة الاستعمارية، وكان من أبرز صوره مشكلة اللغة الرسمة التي ظهرت بصورة واضحة قبيل وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية لمدة عشر سنوات (١٩٥٠–١٩٦٠) واستمرت خلال مدة الوصاية ومرحلة ما بعد الاستقلال.

وبسبب تعدد المستعمرين والتباين الثقافي الذي خلفه المستعمر في المناطق الصومالية المختلفة، واجهت الدولة الصومالية بعد وحدة الإقليميْن الصوماليين، الجنوبي الإيطالي والشمالي البريطاني عام ١٩٦٠م صعوبات شديدة لإزالة الفروقات في النظم السياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة التي أحدثها النظامان الاستعماريان البريطاني والإيطالي على الإقليميْن في الحقبة الاستعمارية التي تزيد على ٧٠ عامًا(٧).

وقد خلقت الإفرازات الثقافية الاستعمارية في الصومال انقسامًا بين النخبة الصومالية وانفصامًا بينها وبين عامة الشعب كما جرى في مختلف بلدان العالم الإسلامي، ودخل الصراع الثقافي في مجالات الحكم والتعليم والفنون والآداب، ولكنه برز بصورة واضحة في مشكلة اللغة الرسمية التي تتخذها الدولة الصومالية بعد الاستقلال، وذلك بين أربعة تيارات، يناصر الأول اللغة الإنجليزية، ويؤيد الثاني الإيطالية، ويطالب الثالث بالعربية، وينادي التيار الرابع بكتابة الصومالية واعتمادها لغة رسمية في البلاد، وفي داخل التيار الصومالي بقي الانقسام حول الأبجدية التي تتم كتابتها بالصومالية، واستمرت القضية دون حسم لصالح طرف معين واستمرار الحكم والتعليم في معظمه خلال الحكم المدني (١٩٦٠–١٩٦٩) باللغتيْن الإيطالية والإنجليزية مع وجود مؤسسات أهلية تعليمية عربية(٨)، إلا أن تمَّ حسمها لصالح كتابة الصومالية بالحروف اللاتينية عام ١٩٧٢م خلال الحكم العسكري في البلاد.

ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي جرت تحولات جذرية في مسار تطور الهوية الثقافية للصوماليين بعد اندلاع الحرب الأهلية نتيجةً لفشل الدولة الصومالية. فقد أدى انهيار الدولة واشتداد الحرب بين الفصائل إلى صعود موجات من الهجرة الواسعة للمواطنين إلى دول الجوار ومواصلة البعض منهم للوصول والاستقرار إلى الدول الغربية. ومن جانب آخر وفي ظل غياب الدولة والانقطاع عن العالم الخارجي إلى عودة الصومال في وضع أشبه بمرحلة ما قبل الاستعمار، ونتيجة لذلك اتخذ التعليم الذي نشأ معظمه بجهود المؤسسات الإسلامية وبدعم من المنظمات الخيرية العربية(٩) الطابع العربي واستعادت اللغة العربية مكانتها في الثقافة الصومالية.

وعلى عكس المواطنين في الداخل، فقد أصبح الوضع الثقافي للمهاجرين في الغرب وفي دول الجوار الأفريقي -الذين يقدر أعدادهم بمليوني نسمة – مختلفًا، فقد أدى الاستقرار النسبي للأوضاع خلال العقد الأخير وعودة الدولة، ورعاية الدولة الصومالية من قبل بعثة الأمم المتحدة في الصومال، وعودة الكثير من صوماليي الشتات في الغرب إلى البلاد واتخاذ الدول الأوروبية الداعمة للصومال سياسة تشغيل مواطنيها من أصول صومالية للعمل في الداخل، بالإضافة إلى العديد من هؤلاء العائدين وتبوؤهم مناصب قيادية في المؤسسات الحكومية، وحصولهم على الأولوية في فرص العمل التي توفرها مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الغربية العاملة في البلاد برواتب مرتفعة، بالإضافة إلى تأثير العولمة والتغريب الذي يجتاح العالم وانحصار الدور العربي في المنطقة، نتيجة للأزمات التي تعيشها المنطقة العربية- ساهمت كل تلك العوامل في سيادة اللغة الإنجليزية والثقافة الغربية والتراجع الحاد للغة العربية، وهو ما يزيد من تعقيد مشكلة الهوية الصومالية العربية ويؤجج الصراع الثقافي من جديد.

ثانياً: مقومات عروبة الصومال

يتميز الصومال - كغيره من البلدان العربية الأفريقية – بأنه ثنائي الهوية. ورغم التسليم بالهوية الأفريقية وبعدم اكتمال عروبة الصومال - وذلك بنقص أهم مقوم للعروبة وهو اللغة العربية، حيث لا يتحدث معظم الصوماليين العربية- إلا أن هناك مقومات أخرى عزَّزت من توجهه العربي، وأدت إلى قبول عضويته في الجامعة العربية،

وتمثل تلك المقومات في رأي الباحث خمسة عوامل، وهي: الموقع الجغرافي، والتاريخ المشترك، والعامل الثقافي المتمثل في الإسلام واللغة العربية والعادات والتقاليد المشتركة، والإحساس الصومالي بالانتماء العربي، والموقف الصومالي الثابت والمساند للقضايا العربية.

أ- **الموقع الجغرافي**: وهو من أهم الأسس التي تقوم عليها عروبته؛ إذ يقع في ذلك الجزء البارز من شرق أفريقيا الذي يُعرَف بالقرن الأفريقي، ويتمتع الموقع بأهمية جيوسياسية بالغة، فهو ملتقى المحيط الهندي بالبحر الأحمر عبر خليج عدن، ويربط موقع الصومال بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر البحر الأحمر، ويقع مباشرة بعد باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتمتد سواحل الصومال على خليج عدن والمحيط الهندي أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر، ويتحكم موقع الصومال في بعض طرق الملاحة الدولية الرئيسة.

ويمثل القرن الأفريقي الذي تشغله الصومال سياجًا خلفيًّا يحمي الجزيرة العربية والخليج العربي، مما يجعلهما منطقة واحدة من الناحية الجيو سياسية، ويتمتع باب المندب الذي يقع جنوب البحر الأحمر ويفصل عنها خليج عدن بنفس الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها قناة السويس المدخل الشمالي للبحر الأحمر، ويؤثر القيام بأي خطوة في قناة السويس أو باب المندب في جميع الدول العربية العشر التي تطل عليه بل والعالم أجمع.[١٠]

وكانت منطقة القرن الأفريقي في الماضي أحد المراكز الأساسية في التجارة بين الشرق والغرب، وكانت الصومال في منتصف طريق التوابل الذي كان يبدأ من الصين والهند شرقًا مرورًا بالمحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر وينتهي بالبحر المتوسط والبر الأوروبي غربًا، واستمر ذلك الدور في العصر الإسلامي الذي كان للمسلمين فيه السيادة على طرق التجارة الدولية، وقاموا بدور الوسيط بين الشرق والغرب.

وفي العصر الحديث ازدادت أهمية موقع الصومال المتاخم والقريب من مناطق حقول البترول في الجزيرة العربية والخليج، وكذلك على طريق تصديره إلى الدول الصناعية

المستهلكة له في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأصبح طريق التوابل في الماضي هو نفسه طريق البترول الجديد في الوقت الحالي.[١١]

ولأهمية الموقع- أيضًا- كانت المنطقة في قلب حسابات الإستراتيجيات الإقليمية والدولية، ومحط أنظار القوى العظمى، فقد كانت الصومال ضمن المناطق الساخنة التي دار بها صراع القوى العظمى في مرحلة الحرب الباردة. وفي السبعينيات من القرن الماضي ارتبط الصومال بالاتحاد السوفيتي وأصبح أهم حليف سوفيتي خارج أوروبا الشرقية[١٢]. وبعد توتر العلاقات الصومالية السوفيتية - بسبب التقارب السوفيتي الإثيوبي ومساندة الاتحاد السوفيتي لإثيوبيا في حرب ٧٧/ ١٩٧٨ بين البلدين- تحول الصومال إلى المعسكر الغربي بقيادة أمريكا، فأصبحت بِرْبِرَة القاعدة السوفيتية السابقة من أهم القواعد الأمريكية في أفريقيا [١٣].

ومنذ قيام إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨ دخل الصومال في نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، فبعد هزيمة يونية عام ١٩٦٧واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء المصرية، وخلال مرحلة الاستنزاف اتسعت ساحة المواجهة بين الطرفيْن وامتدت إلى جنوب البحر الأحمر. وبعد قيام الجيش المصري بإغراق الناقلة الإسرائيلية (كورال سي) في مياه البحر الأحمر في طريقها إلى إسرائيل اتجهت كل من مصر وإسرائيل إلى القرن الأفريقي، وقامت مصر خلال حرب ١٩٧٣ بتنسيق مع الدول العربية في البحر الأحمر بما فيها الصومال بإغلاق باب المندب والإعلان بأن البحر الأحمر منطقة عمليات عسكرية يحظر فيها الملاحة؛ وذلك لمنع وصول الإمدادات إلى إسرائيل من هذا الاتجاه [١٤].

وكما يرتبط الصومال جغرافيًا وتاريخيًا بمنطقة البحر الأحمر فإنه مرتبط- أيضًا- بمنطقة حوض النيل الذي يمثل شريان الحياة الرئيس للدولتين العربيتيْن الأفريقيتيْن الكبيرتيْن مصر والسودان، وبرز ذلك الارتباط المصيري بين المنطقتين في القرن التاسع عشر الميلادي حينما اتجهت مصر إلى الجنوب حيث منابع النيل، وفكرت في ربط منطقة البحيرات العظمى بالمواني الصومالية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية[١٥]. ويجاور الصومال دولتيْن كبيرتيْن من دول حوض النيل وهما إثيوبيا وكينيا، وكان لديه نزاع إقليمي معهما حول إقليمَي أَوْجَادِينْ وأَنَفْدي مما يتطلب

التنسيق المستمر والتعاون بينه وبين كلٍ من مصر والسودان لإدارة المصالح المشتركة بين جميع الأطراف العربية في المنطقة.

وعلى هذا الأساس فإن موقع الصومال الجغرافي المتاخم للجزيرة العربية والمرتبط بالبحر الأحمر الذي هو من الناحية الأمنية جزء من الأمن القومي العربي- يعد أساسًا من الأسس الرئيسة التي اعتمد عليها قبول عضوية الصومال في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤، إلى جانب العوامل والأسس الأخرى، وقد يكون قبول عضوية جيبوتي- أيضًا- ضمن هذا الاعتبار، في الوقت الذي تم رفض طلب جزر القمر للانضمام إلى الجامعة في السبعينيات من القرن الماضي؛ إذ أن موقعي الصومال وجيبوتي مجاوران للمنطقة العربية ومكملان لها على خلاف جزر القمر التي تقع في منطقة نائية نسبيًّا عن العالم العربي(١٦).

ب- **التاريخ المشترك** : والتاريخ المشترك الذي عاشه الصوماليون والعرب طيلة التاريخ، والآمال والآلام الواحدة التي صنعها الموقع الجغرافي ، والمصير الواحد الذي يجمعهم يمثل مقومًا رئيساً من مقومات عروبته. فمن خلال الموقع الجغرافي تكونت المصالح التجارية بين الجانبيْن، ونشأت على أثرها المدن التجارية والدويلات الإسلامية التي حكمت المنطقة. وعبر المنطقة العربية انتقلت الديانتان السماويتان — وهما المسيحية والإسلام - إلى القرن الأفريقي، ومن خلال ذلك تشكَّلت الرسالة الواحدة التي حملها الجانبان إلى الآخرين.

وبسبب وحدة الجغرافيا والتاريخ تعرض الطرفان- الصوماليون والعرب - للأطماع الخارجية في الماضي والحاضر، ففي القرنيْن السادس عشر والسابع عشر الميلاديْن تعرضا لهجمات البرتغاليين خلال محاولاتهم السيطرة على طرق التجارة الدولية وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فكان التناصر والتلاحم بين الجانبيْن لمواجهة تلك الأخطار(١٧).

كما تعرَّضا- أيضًا- في وقتٍ مبكرٍ من القرن التاسع عشر للهجمة الاستعمارية الأوروبية، فكان احتلال بريطانيا لعدن - منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي- سببًا مباشرًا لاحتلال فرنسا للساحل المقابل من القرن الأفريقي واحتلال بريطانيا لميناء بربره الصومالي في الربع الأخير من القرن نفسه، وكان لشدة تنافس تلك القوى على

مضيق باب المندب أثره في تقسيم الشعب الصومالي إلى خمسة أجزاء تحكمها ثلاث دول أوروبية هي: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وهي نفس الفترة التي تعرض فيها العالم العربي للتجزئة والتقسيم.

وعلى هذا الأساس فإن وحدة الجغرافيا التي جمعت الصومال بأشقائه العرب هي التي صاغت التاريخ المشترك للطرفيْن، وهي من المقومات الأساسية التي تقوم عليها عروبة الصومال، و استند إليها انضمامه إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤م.

جـ- **العامل الثقافي**: ويشكل وجود ثقافة مشتركة تجمع الصوماليين والعرب من أهم مقومات عروبة الصومال، التي اعتُمِدَ عليها في قبول الصومال عضوًا في الجامعة العربية عام ١٩٧٤ . ويمثل الإسلام واللغة العربية والعادات والتقاليد أهمَّ عناصر الثقافة العربية في الصومال، فالإسلام الذي يعتنقه جميع الصوماليين والعرب وحَّد العقيدةَ والرسالة التي يحملها الطرفان، واللغة العربية المتجذِّرة في الثقافة الصومالية تساعد الصوماليين على التفاعل مع أشقائهم العرب، والعادات والتقاليد المشتركة تخلق شعورًا وانتماءً واحدًا.

ويمثل التجانس الديني للصوماليين باعتبارهم مجتمعًا مسلمًا خالصًا تحيطه دول غير عربية وغير إسلامية عاملاً للوحدة الداخلية وللتقارب مع العرب والاحتماء في أحضان العروبة في أوقات الأزمات في المنطقة. وحرص الصوماليون على طلب النجدة والنصرة من أشقائهم العرب حينما تحدق بهم الأخطار الخارجية في المنطقة قديمًا .[١٨]

وحملت الزعامات الدينية ممثلةً في الطرق الصوفية في الماضي لواء الإسلام والعروبة في المنطقة بدءًا من حركة الإمام أحمد بن إبراهيم في القرن السادس عشر الميلادي ومرورًا بثورة محمد عبد الله حسن في بداية القرن العشرين ضد الاستعمار ثم الأحزاب الوطنية والجماعات الإسلامية المعاصرة، بانسجام تمامًا كما كان الحال في البلدان العربية الأفريقية كالجزائر ودول المغرب العربي، حيث كانت دعوات العروبة والإسلام مُنسجمة وغير متنافرة، على عكس البلدان العربية في المشرق العربي إذ كان هناك تنافر بين دعاة الوحدة العربية ودعاة الوحدة الإسلامية .[١٩]

وينظر الشعب الصومالي إلى العروبة والإسلام على أنهما وجهان لعملة واحدة، ويعتبر اللغةَ العربيةَ لغةً مقدسةً، كما أن جيرانه من المسيحيين الإثيوبيين يعتبرون- أيضًا- الإسلام والعروبة شيئًا واحدًا، وقد أعرب عن ذلك الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي حين قال:"إنه وضع خطةً مداها ثلاثة عشر عامًا للقضاء على التأثير العربي" وهو يقصد بذلك وجود الإسلام في الحبشة.[٢٠]

وإلى جانب الإسلام فهناك اللغة العربية التي تؤدي دورًا مهمًّا في الحياة الثقافية الصومالية، فرغم سيادة اللغة الصومالية وكونها اللغة الأم والأولى للصوماليين، فإن العربية ليست غائبة عن الحياة العامة، فالدول التي نشأت في الصومال في العصر الإسلامي استخدمت اللغة العربية لغةً رسميةً لها في الدواوين والعقود والمعاملات والمراسلات والقضاء، وفي التعامل مع العامل الخارجي ومع كل المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الحياة العامة. وقد أشار إلى ذلك الرحالة المسلمون الذين زاروا الصومال في تلك الفترة، ويبدو ذلك واضحًا في شهادة ابن بطوطة[٢١]عند لقائه مع حاكم مقديشو الذي قال عنه:"إنه يعرف العربية والبربرية" (يقصد الصومالية)، وسهولة التفاهم مع مختلف فئات مقديشو في تلك الفترة.

وكانت اللغة العربية منذ انتشار الإسلام في الصومال لغة التعليم في مدارس تحفيظ القرآن الكريم للصغار ولغة تدريس العلوم الإسلامية للكبار في المساجد والمراكز العلمية والثقافية، ولغة التأليف وكتابة الأنساب، وكان البعض يكتب رسائله الصومالية بالحروف العربية. ودخلت مفردات اللغة العربية في اللغة الصومالية، وكانت اللغة الصومالية لقرون طويلة تقترض من العربية وحدها حتى أصبحت الصومالية قريبة إلى العربية في كثيرٍ من ألفاظها.[٢٢] وفي الوقت الذي بقيت الصومالية لغة الشارع كانت العربية لغة الثقافة والحضارة في الصومال.

وقد أعطى الحكم المصري في شمال الصومال في السبعينيات من القرن التاسع عشر اللغة والثقافة العربية دفعة قوية، وتزوج الجنود المصريون الصوماليات وبنات الهَرَرِيين. وكان الحكم العماني في المدن الجنوبية الصومالية حكمًا عربيًّا مباشرًا كان له دوره في تعريب الصومال، ودخلت مفردات اللهجات العربية الحديثة كالمصرية في اللغة الصومالية،

ويفهم سكان المدن الساحلية في الشمال الصومالي وخاصة على ساحل خليج عدن أكثر من المدن الأخرى،[٢٣] ولولا دخول الاستعمار الأوروبي في المنطقة لاكتمل التعريب الذي كان يجري في المنطقة منذ دخول الإسلام إليها.

من جانب آخر فإن الحركات والأحزاب الصومالية التي قامت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية رفعت لواء الإسلام واللغة العربية كإحدى أدوات الاستقلال والتحرر والحفاظ على هوية الصومال، وكان حزب وحدة الشباب الصومالي الذي نشأ عام ١٩٤٣ قد أعلن في أهدافه وبرنامجه أن تكون الدولة الصومالية إسلامية وأن تكون اللغة العربية لغتها الرسمية.

وصنعت البعثات التعليمية التي أوفدتها الحكومة المصرية بشقيها الحكومي والأزهري منذ أوائل الخمسينيات والتي استمرت في عهد الحكومات الوطنية بعد الاستقلال، وكذلك المدارس التي أسستها في الصومال والمنح الدراسية التي قدمت للطلاب الصوماليين في مختلف الجامعات المصرية –نخبة صومالية ذات ثقافة عربية إسلامية شملت علماء دين وسياسيين وعسكريين عملوا على ربط الصومال بالعالم العربي والدفاع عن الهوية الصومالية العربية الإسلامية والعلاقات الصومالية العربية عمومًا[٢٤].

وإلى جانب سيادة الإسلام واللغة العربية في حياة الصوماليين فإن تشابه العادات والتقاليد الصومالية والعربية يمثل- أيضًا- عاملاً مهمًّا لتأكيد عروبة الصومال، فالمجتمع الصومالي مجتمع بدوي رعوي في الغالب، والبيئة الصومالية شبه الصحراوية تشابه - أيضًا- بيئة الجزيرة العربية، مما صنع قيماً مشتركة مثل قيم العصبية والفروسية والكرم والضيافة والحرية الفردية والمعيشة[٢٥]، والتي تجعل الإنسان الصومالي في حياته وعاداته وتقاليده شبيهًا إلى حد كبير بالإنسان العربي في الجزيرة العربية وفي غيرها من الصحراء العربية، وأكد ذلك وزير الخارجية الصومالي الأسبق عمر عَرْتَة غالب حين قال بأن "مظاهر الحياة في بادية الصومال لا تختلف عن أية بادية من بوادي الوطن العربي" [٢٦].

د- **الإحساس بالانتماء للعرب**: فإحساس الصوماليين (أوعلى الأقل بعضهم) بالانتماء إلى العروبة من أهم مقومات عروبة الصومال التي أدت إلى انضمامه إلى الجامعة العربية رغم أن اللغة العربية ليست اللغة الأم للصوماليين. وإن وجود شعوب

تتحدث باللغة العربية بصورة أفضل من الصوماليين (كما هو الحال في دول مثل تشاد وإرتريا) ورغم ذلك لم تنضم إلى الجامعة العربية- لدليلٌ واضح على أهمية الإحساس بالانتماء بغض النظر عن صحة ذلك الانتماء من عدمه، وأنه ربما يكون أكثر أهمية من التحدث باللغة العربية فقط لتحديد الانتماء.

ورغم أهمية اللغة العربية كواحد من أهم مقومات العروبة حسب اتفاق منظري القومية العربية فإن بعض التصنيفات للجماعات العربية [٢٧] على أساس بعديْن رئيسيْن- يكون مناسبًا هنا لفهم مقومات العروبة في الصومال، وهذان البعدان هما: الشعور بالانتماء العربي والتحدث باللغة العربية، وعلى هذا الأساس فإن العرب سكان الوطن العربي هم أربع مجموعات: الجماعات الرئيسة التي تمثل ٨٥٪ من مجموع السكان في الوطن العربي، يتكلم أفرادها اللغة العربية ويشعرون بالانتماء إلى العروبة، وجماعات تتكلم العربية ولا تشارك العرب في حسهم القومي، ومنهم: الطائفة المارونية في لبنان،وجماعات ذات انتماء عربي ولكنها لا تتكلم العربية وهم الصوماليون، وجماعات أخرى لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء العربي، ومنهم: الأكراد في شمال العراق، وقبائل جنوب السودان والبربر في المغرب والجزائر.[٢٨]

ويقوم الإحساس الصومالي بالانتماء إلى وجود عشائر صومالية تعتقد انتسابها إلى الأصل السلالي العربي وتشعر بالانتماء إلى العروبة، وذلك بغض النظر عن مدى صحة ذلك الانتساب أو عدمه علميًا، ومن هذه العشائر: الدَارود والإسحاق، وبعض فروع الهوية وقبائل در والرحنوين، وبعض العشائر الصغيرة المنتشرة في الصومال، مثل: عشائر الأشراف وأوحسن وأوقطب وجندرشي والبنادريين وغيرها، بالإضافة إلى اليمنيين الصوماليين، بل إن معظم العشائر الصومالية تنتسب إلى العروبة بصورة أو بأخرى.

ولا توجد فروق عرقية أو ثقافية بارزة بين العشائر الصومالية سواء تلك التي لديها الإحساس بالانتماء العربي، والأخرى التي لا تؤمن بالأصل السلالي العربي، ويتمتع الصوماليون بالتجانس العرقي والثقافي، وذلك على خلاف الشعبيْن السوداني والموريتاني، حيث توجد فروق ثقافية وتعددية عرقية مرتبطة، وهو مما ساهم في عدم إثارة الجدل

والتنازع بصورة حادة بين الصوماليين حول الهوية قبل الانضمام إلى الجامعة العربية وبعده.

ويضاف إلى ذلك عشرات الآلاف من النخب الثقافية والسياسية الصومالية ذات الثقافة العربية الإسلامية التي درست في العالم العربي في مصر والسودان والخليج واليمن في عهدي الاستعمار والاستقلال، والزعامات الدينية والطرق الصومالية التي تدعم التوجه العربي الإسلامي في الصومال قبل وبعد الاستقلال، وتدفع نحو التقارب باستمرار مع الدول العربية.

وظهر ذلك الإحساس والشعور الصومالي بالانتماء العربي على لسان تصريحات المسئولين الصوماليين تجاه العرب وقضاياهم، فقد قال أول رئيس للصومال المستقل آدم عبد الله عثمان(١٩٦٠– ١٩٦٧) متحدثًا عن تأييد بلاده للعرب: "إن تأييدنا للشعوب العربية لا حدود له ولا يتطرق إليه أدنى شك، إننا ننظر إلى الشعوب العربية نظرة الأخ لأخيه ونعلم تفاصيل ما يجري داخل الوطن العربي"[٢٩]. وقال– أيضًا– وهو يتحدث لمندوب الأهرام: "إن العالم العربي ليس ببعيد عنا فنحن أقرب الناس إليه في كفاحه ضد الاستعمار وضد الصهيونية العالمية... إننا نكره حتى مجرد حدوث أية خلافات بين الدول العربية"[٣٠].

وفي حديث لرئيس الوزراء الصومالي الأسبق عبد الرزاق حاج حسين (١٩٦٥–١٩٦٧) وهو يجيب عن سؤال حول أنباء تتحدث عن نية الصومال في الانضمام إلى الجامعة العربية في منتصف الستينيات ورد بأن " العلاقات التي تربط الشعب الصومالي بالشعوب العربية علاقة أصيلة وقديمة قدم التاريخ... وإن من ينظر في العواطف الأخوية السائدة بين الصومال والبلاد العربية يتأكد من أن هذه العلاقات أقوى وأوثق من العلاقات العادية وأن التعاون والمودة القائمة بينه وبيننا لا تقل عما هو قائم بين الدول العربية نفسها.. بل ويمكن أن أقول وأؤكد: إن علاقاتنا مع الدول العربية أقوى من العلاقات التي تربط بين بعض الدول العربية نفسها"[٣١].

وبنفس النبرة تحدث السفير الصومالي في القاهرة عبد الله آدم في نوفمبر ١٩٧٣ بُعَيد نصر أكتوبر وقُبَيل انضمام الصومال إلى الجامعة العربية، متحدثًا عن موقف الشعب

الصومالي من الحرب قائلاً " لا غرابة إذًا أن يختلف موقف الشعب الصومالي المتعاضد عن موقف غيره من أصدقاء العرب؛ لأنه يحس أنه جزء من هذه الأمة، تاريخيًّا ودينيًّا ومصيريًّا، وقربى وطنٍ ودمٍ، ينتكس لانتكاستها، وينتصر لانتصارها، ويرفع رأسه لمجدها، ويعز لعزها".(٣٢) وفي نفس المعنى عبر وزير خارجية الصومال الأسبق عمر عَرْتَة غالب – في يوم قبول الصومال عضواً في الجامعة العربية في مقال له – عن أنه " لم يشعر الشعب الصومالي في أي وقت من تاريخه أنه خارج نطاق المجموعة البشرية التي تعيش في الوطن العربي"(٣٣).

وعلى هذا الأساس فإن تلك العلاقة الخاصة التي أعرب عنها المسؤولون الصوماليون قبل انضمام الصومال إلى الجامعة العربية قائمة على الشعور بالانتماء العربي للصوماليين بالإضافة إلى المصالح والمصير المشترك للطرفيْن الذي تشكَّل عبر التاريخ الطويل من التفاعل والنشاط والروابط والأواصر القائمة.

هـ- **الموقف الصومالي الثابت والمناصر للقضايا العربية**: وينطلق هذا الموقف من وحدة الكفاح المشترك الذي خاضه الصوماليون والعرب خلال الحقب التاريخية المختلفة، ومنها الحقبة الاستعمارية من أجل التحرر والاستقلال من الاستعمار الأوروبي والصهيوني، والمصير المشترك الذي يجمعهم في الحاضر والمستقبل.

وفي بداية الخمسينيات من القرن الماضي فُرضت وصاية إيطالية مدتها عشر سنوات (١٩٥٠- ١٩٦٠) على الصومال الإيطالي وعُيِّنَ مجلس استشاريٌّ أمميٌّ يشرف على إيطاليا الوصية، حصلت مصر على عضويته. كما تزامن ذلك مع قيام الثورة المصرية في يولية عام ١٩٥٢، فارتبطت الحركة الوطنية الصومالية بالثورة المصرية وتفاعلت مع مبادئها التحررية في قارتي آسيا وأفريقيا، فتعاون الطرفان لمحاربة الوجود الاستعماري في المنطقة، ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الصومال وفي شرق أفريقيا، حيث كان بعض الأفراد اليهود الذي يحملون الجنسيات الأوروبية في الصومال الإيطالي والفرنسي ويعملون في التجارة ويصدِّرون اللحوم إلى إسرائيل ويستوردون منها بعض المواد مثل الأسمنت، ويساعدون الكيان الصهيوني على فك الحصار الذي فرضته الدول العربية(٣٤)، فكان ذلك يستدعي التنسيق والتعاون بين مصر والحركة الوطنية الصومالية.

ولم يكن الموقف الصومالي من إسرائيل يختلف عن الموقف العربي، وإنما كان مطابقًا تمامًا لمواقف الدول العربية، فقد ورد في حوار أُجري مع رئيس الوزراء الصومالي الأسبق عبد الرزاق حاج حسين عام ١٩٦٦ وهو يتحدث عن موقف الصومال من قضية فلسطين قوله:"إن موقف الصومال من القضية الفلسطينية واضح لا يغاير في جوهره موقف الدول العربية من هذه القضية... ونرى أن القضية الفلسطينية قضية إنسانية راح فيها شعب مسالم ضحية المؤامرات الصهيونية العالمية... وتعتبر هذه القضية قضية إسلامية عامة لا قضية عربية خاصة"[٣٥].

وذهب الصومال في تأييد القضية الفلسطينية إلى أبعد من التصريحات التي كان يطلقها المسؤولون الصوماليون في المناسبات المختلفة إلى اتخاذ مواقف عملية لا تقل جرأة عن مواقف دول المواجهة العربية، فشارك بعد الاستقلال مباشرةً في اجتماعات مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل في سوريا، وأكد وزير خارجية الصومال بأن حكومته شاركت في تلك الأنشطة حتى نثبت ونؤكد للعرب مدى وقوفنا إلى جانبهم في هذه القضية وأن هذا الموقف الذي تقفه حكومة الصومال ليس وليد الساعة، إنما هو تعبير صادق عن إيمان شعب يزعجه أن يرى شعبًا شرده أفّاقون[٣٦].

وفي حديثه- أيضًا- عن الدور الصومالي في وسط المنظمات الدولية والإقليمية للدفاع عن القضايا العربية أضاف وزير خارجية الصومال بأنه " وفي الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية وفي غيرها من المؤتمرات الدولية التي اشتركنا فيها أثبتنا لإخواننا العرب بأننا منهم وإليهم في قضية فلسطين"[٣٧] وأن "موقف الصومال من قضية فلسطين يتلخص في التأييد المطلق للحق العربي في فلسطين".[٣٨]

وشهد بتلك العلاقات الخاصة بين الصومال وأشقائها العرب والمساندة الدائمة للقضايا العربية قبل انضمامها إلى الجامعة العربية- المسؤولون العرب، فقد قال الملك فيصل خلال استقباله للرئيس الصومالي آدم عبد الله عثمان في الرياض في زيارة له في الخامس من أغسطس ١٩٦٦ "وإذا كان شيء ينسى فلا يمكن أن ننسى لإخواننا في الصومال موقفهم تجاه إخوانهم العرب في كل قضاياهم وأبرزها قضية إسرائيل المجرمة

التي قضت على جزء من البلاد العربية، وكان موقف الصومال فيها من أول يوم استقلت إلى هذه اللحظة الموقف المشرف". [٣٩]

وبعد هزيمة يونية واحتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية بما فيها سيناء المصرية لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي أمرًا يخص العرب وحدهم، بل أصبحت القضية قضية أفريقية صميمة بعد احتلال إسرائيل لأراضي دولة إفريقية رائدة في أفريقيا. وقام الصومال بدور سياسي ودبلوماسي في داخل القارة الأفريقية، كان منها طلبه بعقد اجتماع طارئ لمنظمة الوحدة الأفريقية على مستوى وزراء خارجية دول المنظمة، رغم أن الاجتماع لم ينعقد،وذلك لعدم اكتمال النصاب[٤٠].

ووقفت الصومال خلال حرب أكتوبر إلى جانب الدول العربية في حربها ضد الكيان الصهيوني وأصدرت حكومة الثورة الصومالية في العاشر من أكتوبر عام ١٩٧٣ عدة قرارات لتأييد الدول العربية ضد العدوان الإسرائيلي عليها، كان من بينها: إرسال مواشي إلى كل من مصر وسوريا،وتشكيل لجنة خاصة لهذه المهمة برئاسة نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة اللواء حسين كلمية أفرح، وفتح مكاتب تسجيل للمواطنين وللراغبين في تقديم التبرعات في كل محافظة، والسماح للمواطنين بتنظيم المظاهرات للتعبير عن التضامن مع الأشقاء العرب، وإرسال برقيات إلى رؤساء كل من منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز ليتخذوا موقفاً حازماً من إسرائيل، يطالبها بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية، والتهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية في حالة عدم استجابتها، وكان من نتائج تلك الجهود التي قامت بها الحكومة الصومالية قطع ٣٠ دولة أفريقية علاقاتها مع إسرائيل. [٤١]

وتحدث السفير الصومالي لدى مصر عن منطلقات موقف بلاده المؤيد لأشقائه العرب في حرب أكتوبر قائلاً: "إن موقف التأييد المطلق الذي يقفه الصومال حكومةً وشعبًا من كل القضايا العربية بكل صورها، نضالاً، وصراعًا، وحربًا وسلمًا، لا ينبع فقط من موقف صديق متعاطف مع هذه القضايا، بما يمليه عليه واجب الصداقة أو المجاملة السياسية، وإنما ينبع- أيضًا- من موقف مشاركة لهذه الأمة في جميع مشاكلها حاضرًا ومستقبلاً". [٤٢]

واستمر الموقف الصومالي المؤيد للقضايا العربية إلى أن انضم إلى الجامعة العربية رسميًّا، فقد صرح عمر عرتة غالب وزير الخارجية الصومالي في فبراير ١٩٧٤ وقبيل انضمام الصومال إلى الجامعة من القاهرة بأن بلاده تعتبر قضية الشرق الأوسط قضية قومية، وأن الصومال في حالة حرب مع إسرائيل حتى ينسحب آخر جندي إسرائيلي من الأراضي العربية.(٤٣) ويعد هذا الموقف المساند للقضايا العربية، والمتسق مع المواقف العربية، والمنبثق من التاريخ والمصير المشترك، ومن الانتماء والإحساس الواحد- أساسًا من أسس عروبة الصومال التي اعتمدها العرب لقبول الصومال عضوًا في الجامعة العربية.

ثالثًا: أسباب انضمام الصومال إلى الجامعة العربية:

إن أسس ومقومات عروبة الصومال التي تشكَّلت خلال العصر الإسلامي قد ترجمت في العقد الأخير من الاستعمار والعقد الأول من الاستقلال إلى اتجاه سياسي واضح صوب العالم العربي، ومع ذلك لم تتخذ الحكومات الصومالية المتعاقبة خلال العهد المدني (١٩٦٠- ١٩٦٩) والحكم العسكري في السنوات الثلاث الأولى من عمره (١٩٦٩- ١٩٧٣)- قرار الانضمام إلى الجامعة العربية بناءً على تلك الأسس، فما الذي دفع الحكومة العسكرية إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية في تلك المرحلة بالذات؟

من الواضح: أن هناك أسبابًا ظرفية موضوعية داخلية وخارجية غير تلك الأسس أدَّت إلى أن تتخذ حكومة الثورة الصومالية بتلك الخطوة في ذلك الظرف بالذات. ويمكن إيجازها في أربعة أسباب أساسية دفعت حكومة الصومال أن تتخذ قرار الانضمام إلى الجامعة العربية، وهي: التغيير الذي طرأ على نظام الحكم في البلاد، ومحاولة الخروج من العزلة الإقليمية التي كان يعيشها الصومال أفريقيًا، والرغبة في الاستفادة من الطفرة الاقتصادية البترولية عربيًّا، ومحاولة القيام بدور الوسيط بين العرب وأفريقيا في تلك المرحلة.

أ- **تغير نمط الحكم في الصومال:** فقد تغير نظام الحكم الذي سارت عليه الحكومات الصومالية بعد الاستقلال من نظام مدني تعددي إلى نظام عسكري، حيث انتهج الصومال بعد الاستقلال نظامًا تعدديًّا يقوم على تداول السلطة للسنوات العشر الأولى من الاستقلال (١٩٦٠- ١٩٦٩)، وكان هذا النموذج الذي اختاره الصومال شاذًّا

وفريدًا في أفريقيا التي سادتها الانقلابات العسكرية في تلك المرحلة، فقد كتبت مجلة تايم الأمريكية عام ١٩٦٤ مقالاً تقول فيه:"إنه إذا كان من الصعوبة بمكان القول بوجود ديمقراطية الحزب الواحد في أفريقيا حيث لا توجد أحزاب وتسود الديكتاتورية فإن الصومال يعتبر استثناءً"(٤٤).

وفي تلك الأجواء كانت قضايا كثيرة مصيرية تثار دون أن يتم حسمها، ولم يكن ذلك أمرًا خاصًّا بالصومال بل كان أمرًا شائعًا في العالم العربي أن تكون قضايا مثل الهوية والمساواة غير محسومة لا داخل كل قطر عربي ولا على مستوى الوطن العربي الكبير.(٤٥) وكانت قضية اللغة الرسمية للدولة من أكثر القضايا إثارةً لدى الرأي العام الصومالي في تلك الفترة دون أن يتم حسمها، وكانت قضية الانضمام إلى الجامعة العربية- أيضًا- حاضرة ولكن بزخم أقل منذ الاستقلال كما هو واضح من تصريحات المسؤولين الصوماليين.

وكان حسم مثل تلك القضايا في نظام تعددي يتطلب خلق رأي عام صومالي يتبناها، والحصول على الأغلبية الساحقة في البرلمان عند عرضها، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق الوطني حولها لإصدار قرار بشأنها، بالإضافة إلى وجود قضايا كانت أكثر إلحاحًا واهتمامًا منها لدى الرأي العام الصومالي مثل قضية الأراضي الصومالية المحتلة؛ لذا فإن تلك القضية لم ترقَ إلى مستوى من الزخم يمكِّنها من عرضها على البرلمان، أو تداولها في طاولة اجتماعات الحكومة، ولكن حصلت محاولات من بعض السياسيين لعرض موضوع الانضمام إلى الجامعة على البرلمان الصومالي في تلك الفترة (٤٦).

وأوضح رئيس الوزراء الصومالي عبد الرزاق حاج حسين(١٩٦٥-١٩٦٧) في تلك الفترة وهو يجيب عن سؤال حول أنباء عن نوايا الصومال في الانضمام إلى الجامعة العربية بقوله إن "موضوع انضمام الصومال إلى الجامعة لم يعرض على بساط البحث الرسمي حتى الآن، وعلى كل فالعبرة هي الجامعة الفكرية والتعاون الوثيق وهو قائم بيننا وبين الدول العربية". (٤٧)

ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي قاده سِيَادْ بري في أكتوبر ١٩٦٩، وإلغاء الدستور وحل الأحزاب والإعلان عن حكم عسكري للبلاد لم يعد أمر اتخاذ قرار حول

القضايا المصيرية يحتاج إلى البحث عن توافق وطني، أو الحاجة إلى موافقة البرلمان أو إجراء الاستفتاء كما كان الحال في فترة الحكم المدني، بل أصبح الأمر يتعلق فقط بمدى اقتناع رأس الدولة الصومالية والمقربين منه بتلك القضية من عدمها.

ولم تكن قضية تغير النظام السياسي الصومالي من التعددية إلى الشمولية وحدها سببًا مباشرًا للانضمام إلى الجامعة العربية تلقائيًّا، وإنما كانت هناك عوامل أخرى ساعدت في ذلك، وأهمها: وجود نخبة من الشباب الصومالي سياسيين وعسكريين في المجلس الأعلى للثورة، درسوا في الكليات المدنية والعسكرية في مصر، وتأثروا بحركة الضباط الأحرار وأفكارها، وكانوا معجبين بإنجازات الثورة المصرية على الصعيدَيْن الداخلي والخارجي. وقد سعى هؤلاء الشبا ب إلى إقناع سِيَاْد بَرِّي– الذي لم يكن ذا ثقافة عربية – بالانضمام إلى الجامعة العربية، بعد أن ضخموا له المكاسب التي يمكن أن يحصلها الصومال من وراء تلك الخطوة.[٤٨] وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار الانضمام إلى الجامعة العربية.

ب- **محاولة الخروج من العزلة الأفريقية**: ومن الأسباب المهمة التي دفعت الصومال للانضمام إلى الجامعة العربية محاولته الخروج من العزلة الإقليمية التي عاشتها الدولة الصومالية منذ قيامها. فنتيجة للتقسيم الاستعماري للشعب الصومالي وتفكيكه إلى خمسة أجزاء، وتحرر إقليميْن فقط من الأقاليم الخمسة، وضم إقليمي أَوْجَاْدَينْ وأَنَفْدِي(NFD) إلى أثيوبيا وكينيا، واحتفاظ فرنسا للصومال الفرنسي (قبل أن ينال استقلاله عام ١٩٧٧)، ومحاولات الصومال بعد الاستقلال مساعدة الصوماليين خارج حدوده، وما نتج عن ذلك من عداء مستحكم بين الدولة الصومالية وجيرانها الأفارقة- فرض على الدولة الصومالية عزلة سياسية إقليمية على المستوى الأفريقي، ودولية نتيجة لتوتر العلاقات بينه وبين كل من بريطانيا وفرنسا بسبب موقفهما من أَوْجَاْدَينْ وأَنَفْدِي والصومال الفرنسي، كما أن الولايات المتحدة من جانبها كانت أكبر حليف لإثيوبيا في تلك الفترة.

ومما زاد العزلة الصومالية والحصار السياسي المفروض عليها إصدار منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمرها الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ قرار إبقاء الحدود الموروثة من الاستعمار كما هي،[٤٩] فلم يبقَ أمام الصومال سوى الاعتماد على الدول الصديقة وخاصة الدول

العربية التي لا يمكنها بدورها انتهاك مبادئ الوحدة الأفريقية علنًا، مما فرض عليه البحث عن منظمات أخرى غير الوحدة الأفريقية تتفهم حقوقه وقضيته العادلة.

وجاءت فكرة تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في تلك الفترة (التي كان للصومال الفضل في طرح فكرة تأسيسها)[٥٠] والجهود التي بذلها الصومال في سياق البحث عن تجمع إقليمي غير الوحدة الأفريقية يحتضن قضايا الصومال؛ إذ تلاقت أهداف الصومال في البحث عن تحالفٍ جديدٍ مع انزعاج السعودية في تلك المرحلة عن الدور المصري في داخل جامعة الدول العربية وفي الشؤون العربية ومن بينها التدخل العسكري المصري لليمن، فتعاون البلدان في هذا الشأن، وكان لهما دور كبير في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في تلك الفترة؛ إذ رأى الصومال أنه سيمثل نافذة جديدة لتوسيع علاقاته الخارجية والدفاع عن قضاياه.

والواضح أن عملية التجزئة والتفكيك التي مارسها الاستعمار في حق الشعب الصومالي والعزلة الدولية والإقليمية التي نشأت عنها كانت توجه سياسة الصومال الخارجية،[٥١] ويعد ارتباط الصومال بالمعسكر الشرقي الاشتراكي بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩، وتوسيع علاقاته الدولية بالانضمام إلى الجامعة العربية كان جزءًا من ذلك التوجه ومخرجًا من العزلة والحصار الذي فرض عليه من جيرانه الأفارقة.

جـ- الرغبة في الاستفادة من البترول العربي: وتُعد رغبة الصومال في الاستفادة من أموال العائدات البترولية العربية أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى انضمامه إلى الجامعة العربية، وذلك لكون الصومال دولة فقيرة بل من الدول الأكثر فقرًا في العالم في تلك الفترة، وكان أكثر من ٧٠٪ من ميزانيته تأتيه من الخارج على هيئة مساعدات من المنظمات الدولية والدول الغربية والشرقية معًا، فقد كانت الميزانية العامة للدولة عام ١٩٧٣قرابة ٣٢٥ مليون شلن صومالي، وكانت الموارد المحلية توفر حوالي ٨٤ مليون شلن، بينما كانت ٢٤١ مليون شلن من القروض والمساعدات الخارجية، أي: ما نسبته ٧٤٪ تقريبًا.[٥٢]

وكان بالإضافة إلى ذلك يخوض صراعًا سياسيًّا وعسكريًّا مع جيرانه الأفارقة (إثيوبيا وكينيا) حول إقليمي أَوْجَادَينْ وأَنْفِدِي (NFD) يستنزف موارده الشحيحة أصلاً،

ويفرض عليه من ناحية أخرى الدخول في سباق تسلح يتطلب استحواذ نصيبٍ كبيرٍ من الميزانية العامة، مما يثقل كاهله باستمرار.

ومما زاد الطين بلة في تلك الفترة الجفاف الذي ضرب القارة الأفريقية وخاصة في منطقة القرن الإفريقي واستمر عدة سنوات، وخلف النتائج الكارثية على البلاد، وذلك بإنفاق الثروة الحيوانية الصومالية التي تمثل أهم موارد الدولة التي يعتمد عليها الاقتصاد، وانتشار المجاعة بين السكان، وموت الآلاف منهم، ونزوح الآلاف الآخرين من البادية إلى المدن،وتعطل تنفيذ الخطط الاقتصادية للحكومة الصومالية.

وكانت حكومة الثورة منذ مجيئها إلى الحكم في أكتوبر عام ١٩٦٩ تسعى إلى تغيير تلك الصورة، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الغربية لها، وذلك لما يصاحبها من الشروط التي قد لا تخدم في بعض الأحيان الدول المتلقية، مما يجعلها دائمًا تحت رحمة تلك الدول، فكانت الأموال العربية التي ظهرت فجأة تمثل بديلاً أكثر ملاءمة من أموال المساعدات الغربية.

وعلى الجانب الآخر أصبح العرب بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ القوة السادسة في العالم،[٥٣] وظهرت الدول البترولية فجأةً على المسرح الدولي كقوة اقتصادية ومالية جديدة، وقفزت إيرادات الدول العربية البترولية في الفترة ما بين (١٩٧٠- ١٩٧٤) عدة أضعاف ما كانت عليه، حيث قفزت إيرادات السعودية من ٩٠٠ مليون دولار إلى ٢٢ مليار دولار، والكويت من ٢ مليار دولار إلى ١٠ مليارات دولار، والعراق من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٧ مليار دولار، والإمارات من صفر إلى ٤ مليار دولار، وقطر من ٤٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار[٥٤].

وتطلع الكثيرون من النخب ومن العامة في العالم العربي في تلك الفترة إلى التغيير الذي سوف تحدثه هذه الأموال، وساد الاعتقاد بأن الأموال العربية سوف تكون في خدمة العرب الأغنياء والفقراء على السواء، وسوف يستثمر العرب الأغنياء في الموارد البشرية والطبيعية التي يملكها العرب الفقراء، وأن وتيرة التنمية سوف تتسارع، وتتغير تلك الصورة القائمة في كثيرٍ من الدول العربية الفقيرة.[٥٥]

وعلى أثر تلك المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي جرت في العالم العربي والتي كانت تدعو إلى التفاؤل- قررت القيادة الصومالية انطلاقًا من الروابط التاريخية والسياسية والثقافية بين الجانبيْن أن تكون عضوًا في الأسرة العربية وفي النظام العربي الرسمي،وأن تستفيد من أموال البترول العربي، وخصوصًا أن لديها من الموارد الطبيعية ما يمكِّنها في أن تكون دولة غنية إذا حصلت على التمويل والخبرة الفنية اللازمتيْن اللتين تنقصانها، وهو ما اعتقدته أنه متوفر لدى أشقائها العرب. ويؤكد ذلك تصريح وزير خارجية الصومال عمر عرتة غالب من القاهرة قبيل انضمام الصومال إلى الجامعة قال فيه: "إن الدول العربية تستطيع أن تقدم المال والخبرة، كما تستطيع الدول الأفريقية أن توفر الخامات الرخيصة. ولدى الصومال ٨ ملايين هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة لم يستغل منها سوى خمسة ملايين، نظرًا لنقص الخبرة الفنية".[٥٦]

د- **محاولة القيام بدور الوسيط بين العرب وأفريقيا:** ومن الأسباب الرئيسة وراء انضمام الصومال إلى الجامعة العربية: رغبة قادتها في تلك الفترة في القيام بدور الوسيط بين العرب وأفريقيا، وكان يهيئ لها ذلك عوامل عدة، من أهمها: موقعها الذي يمثل جسرًا للتواصل بين الجانبيْن، والوحدة العربية التي ظهرت أثناء حرب ١٩٧٣، واستخدام العرب لسلاح البترول في الحرب، وتأثير ذلك على الدول الأفريقية، ووقوف الدول الأفريقية إلى جانب العرب في الحرب، والحاجة الملحة للجانبيْن في التعاون وإدارة المصالح المشتركة، كلها عوامل كانت تساعد الصومال على القيام بهذا الدور.

ويعد موقع الصومال من أهم العوامل المرشحة لها للقيام بذلك الدور، فهو ذلك الركن البارز من أفريقيا الممتد في المحيط الهندي الذي يمثل جسرًا يربط العرب بأفريقيا، ويعتبر الشعب الصومالي نفسه من الناحية العرقية والثقافية نتاجًا لذلك التواصل والاندماج، وهو ما يؤكده أحد الخبراء الأفريقيين واصفًا العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا منذ أزمان سحيقة بقوله:"إن الفاصل الجغرافي المتمثل في البحر الأحمر بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي لم يمنع من الوحدة الثقافية بين الجزيرة العربية والقرن

الأفريقي وخير مثال لذلك أن الشعب الصومالي يمثل رباطًا بين الجزيرة العربية وأفريقيا"[٥٧].

وهيأت التطورات السياسية التي جرت في العالم العربي وفي أفريقيا في تلك الفترة للصومال فرصة للقيام بدور الوسيط بين الجانبيْن، ففي العالم العربي توحَّد العرب أثناء حرب ١٩٧٣ وتخطى قادتهم الخلافات السياسية والأيديولوجية،[٥٨] ووقفوا صفًّا واحدًا أمام إسرائيل مما عزز مكانة العرب إقليميًّا ودوليًّا بعد الانكسار الذي عاشوه في الفترة السابقة للحرب نتيجة لهزيمتي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

وفي أفريقيا جرت تطورات مماثلة أفرزتها حرب ١٩٧٣، فقد وقف الأفارقة في الحرب إلى جانب العرب وأصدروا قرارًا جماعيًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وكانت كذلك التأثيرات السلبية الناتجة عن استخدام البترول العربي- كإحدى أدوات الصراع الفاعل على اقتصاديات الدول الأفريقية الهشة – عاملاً آخر فرض على الجانبيْن وضع إستراتيجية للتعاون الوثيق، وإدارة المصالح العربية الأفريقية.

وكانت الدولة الصومالية في تلك الفترة تمر بأزهى عصور قوتها (من الناحية العسكرية وحجم المساعدات الاقتصادية التي تلقتها الصومال)، فكانت تطمع في التربع على مكانتها بين الدول الأفريقية، والاستفادة من أوراق اللعبة السياسية التي بين أيديها، وكان الانضمام إلى الجامعة العربية يفسح لها مجالاًسياسيًّا واسعًا يمكنها من القيام بدور الوسيط بين أفريقيا والعرب والذي رأته أنه هو الوقت المناسب، وأنه هو دورها التاريخي، وأشار إلى ذلك وزير خارجيتها عمر عَرْتَة في ذلك الوقت بعد انضمام الصومال إلى الجامعة العربية حينما قال:"سوف نلعب دورنا الجديد بإخلاص للعروبة ولأفريقيا وسوف نكون جسرًا قويًّا بين أفريقيا والعالم العربي، وهذا هو دورنا التاريخي"[٥٩].

الخاتمـــة

يتكون الانتماء الثقافي والحضاري للشعب الصومالي من ثلاث دوائر متداخلة، وهي الإسلامية والأفريقية والعروبة، ومن ثم فالشعب الصومالي هو شعب مسلم أفريقي عربي، وإذا أردنا أن نعيش بانسجام مع تاريخنا ومع الواقع الذي تفرضه الجغرافيا فيجب التسليم بتلك الانتماءات الثلاثة، دون أية محاولة لإلغاء واحد منها، حتى نتمكن من تجاوز الصراعات والتجاذبات الثقافية التي نعيشها منذ مجيء الاستعمار الأوروبي في المنطقة.

وينبغي على النخبة الصومالية أن تتفق على تسليم ازدواجية الهوية الثقافية الصومالية، والعمل بدلًا من الصراع حول تلك القضية باعتبارها ميزة يختص بها الشعب الصومالي، وأن ندرك بأننا الجسر الذي يربط الجزيرة العربية بأفريقيا، وهذا هو دورنا التاريخي الذي منحنا إياه موقعنا الجغرافي المتميز، والذي يجب أن نقوم به في الحاضر وفي المستقبل.

الهوامـــش

(١) قاموس المعاني، النسخة الإلكترونية، موقع العجم (الهوية/ https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar)

(٢) للمزيد راجع: محمد سيد الغلاب، شعوب القرن الأفريقي، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي(١-٧ يناير ١٩٨٥)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، ١٩٨٧، ص-١٠٧٩-١١٠٠.

(٣) لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة وتعيلق وإضافة الأمير شكيب أرسلان، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص صـ١٨٣.

(٤) أحمد حمود العمري: عمان وشرق أفريقية، ترجمة أمين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافي، الطبعة الثانية ١٩٩٢، صـ٤٤.

(٥) أ. أدو بواهن، أفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري، تاريخ أفريقيا العام، اليونسكو، المجلد السابع، ص ٢٣.

(٦) للتعرف على المزيد من مشكلات الوحدة بين الإقليمين الصوماليين الشمالي والجنوبي عام ١٩٦٠ راجع: Paolo Contini,The Somali Republic An Experiment in Legal Integration,Frabk Cass & Co. LTD. 1969, P.7- 15.

(7) Ibid.

(٨) مقابلة للباحث مع الشيخ علي حاج يوسف أحد رواد الثقافة العربية في الصومال، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠م.

(٩) وصل عدد طلاب مدارس رابطة التعليم النظامي الأهلي في الصومال، وهي إحدى المنظمات الأهلية ذات التوجه العربي في العام الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ أكثر من ١٢٤ ألف طالب، وهي رقم كبير جدًا علمًا بأن التعليم الصومالي في المرحلة الراهنة ومنذ التسعينيات يعتمد على جهود القطاع الأهلي والخاص في ظل غياب دور الدولة بسبب ظروف الحرب الأهلية. راجع تقرير الرابطة الصادر عام ٢٠١٤م.

(١٠) تعد القرصنة البحرية التي تنشط حاليًا في سواحل الصومال درسًا عمليًا يؤكد أهمية الموقع الصومالي وقوة الارتباط بين الصومال والدول العربية المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي، وتأثير ذلك أيضا على التجارة الدولية.

(١١) صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٤٩) ١٩٨٢، ص ٨٥.

(12) Somalia: The Russians On Africa's Horn .The Times, Monday Jul.21,1975.

(١٣) يوجد حاليًا في جيبوتي أكبر قاعدة أمريكية في أفريقيا، وفيها أيضا قواعد للحلف الأطلسي، وأساطيل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي موجودة قبالة السواحل الصومالية حاليًا تحت ذرائع مكافحة الفرصنة.

(١٤) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، صـ٩٨.

(١٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، دار المعارف، الطبعة الرابعة،١٩٨٧،ص١٤٢.

(١٦) كان ذلك في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده ٦٨ في سبتمبر١٩٧٧.

(١٧) راجع نصرة العمانيين لأهالي مقديشو ضد البرتغاليين: حمدي السيد سالم، الصومال قديمًا وحديثًا، الجزء الأول، جمهورية الصومال وزارة الاستعلامات، ١٩٦٥، صـ٤٩٥.

(١٨) نفس المرجع والصفحة.

(١٩) طارق البشري، العروبة والإسلام، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٣٠ ١٢/ ١٩٨٩، صـ٧.

(٢٠) محمد إبراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الأفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٢.

(٢١) ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأشعار، المكتبة التوفيقية، صـ ٢٣١.

(٢٢) للمزيد راجع: حسن تغريد السيد عنبر، دراسة صوتية لظاهرة الاقتراض من العربية في الصومالية، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي، ٧- ١٠ يناير ١٩٨٥، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي،١٩٨٧، ص (٨٨٩- ٩٣٣).

(٢٣) نفس المرجع، ص ٩١٩.

(٢٤) مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله حسن محمود سفير الصومال في القاهرة ومندوبها في الجامعة العربية.

(٢٥) للمزيد من قيم البدو في الوطن العربي راجع: حليم بركات، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٦.

(٢٦)جريدة الجمهورية المصرية، العدد الصادر في ١٤/ ٢/ ١٩٧٤، مصدر سابق، ص ٧ .

(٢٧) سعد الدين إبراهيم: نحو سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي، قضايا عربية، السنة ٣، الأعداد ١ – ٦، (شباط/ فبراير/ تموز/ يوليو ١٩٧٦).

(٢٨) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص ص ٥-٢٤.

(٢٩) أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإرتريا، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢، شركة الطوبجي للطباعة والنشر، ص٣٣٣.

(٣٠) جريدة الأهرام المصرية، عدد خاص صادر في سبتمبر ١٩٦٦، ص٤.

(٣١) نفس المصدر، ص٧.

(٣٢)جريدة الأهرام المصرية ،العدد الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٧٣، ملحق خاص بالصومال، ص٤.

(٣٣)جريدة الجمهورية المصرية، العدد الصادر في ١٤/ ٢/ ١٩٧٤ ، ص ٧ .

(٣٤) أحمد صوار: الصومال الكبير، سلسلة كتب سياسية، رقم ١٢١، الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٥٩، ص١٣، ٦١.

(٣٥) الأهرام،مصدر سابق عدد خاص سبتمبر ١٩٦٦، ص٦،٧.

(٣٦) نفس المصدر ص١٧.

(٣٧) الأهرام، عدد خاص سبتمبر ١٩٦٦، مصدر سابق، ص١٧.

(٣٨) نفس المصدر والصفحة.

(٣٩) الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الوثائق العربية، خطاب الملك فيصل في حفل أقامه على شرفه الرئيس آدم عبد الله عثمان في الرابع من أغسطس ١٩٦٦، وثيقة رقم٢٥٢، ص ص ٥٠٠ و٥٠٢ .

(٤٠)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ١٩٧٨م، ص٣٢٠.

(٤١) جمهورية الصومال، وزارة الإعلام والإرشاد القومي، الصومال في جامعة الدول العربية- دور أكبر في الشئون العربية الأفريقية، مقديشو، يونيو ١٩٧٤، ص٥٢- ٥٣.

(٤٢) الأهرام العدد الصادر في ١٧/ ١١/ ١٩٧٣، ملحق خاص بالصومال، مصدر سابق، ص ٤.

(٤٣) الأهرام، العدد الصادر في ١٣/ ٢/ ١٩٧٤، ص٤.

(44) Somalia: the Indelible, Times, Apr. Friday 10,1964.

(٤٥) مجدي حماد: جامعة الدول العربية – مدخل إلى المستقبل، الكويت سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم ٣٤٥، نوفمبر ٢٠٠٧، صـ١٤٣.

(٤٦) وكان منهم: أحمد حسين موسى وأحمد محمود فارح وعبد الرزاق محمد أبوبكر وفارح وعيسى دولي وعثمان محمد جيلي. شريف صالح محمد وعلي حاج يوسف، مصدر سابق.

(٤٧)مجلة الأهرام المصرية، عدد خاص، سبتمبر ١٩٦٦، ص٧.

(٤٨) شهادة كل من شريف صالح محمد وعبد الله حسن محمد في مقابلة الباحث معهما في القاهرة.

(٤٩) قرار رقم: AHG/Res/16 (I) الذي ينص في فقرته الثانية على أن مؤتمر القمة " يعلن جادا أن تتعهد كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي".

(٥٠) اعترف ذلك الملك فيصل في خطبة له خلال ترحيبه للرئيس الصومالي آدم عبدالله عثمان في زيارة الأخير للمملكة في الثاني من أغسطس ١٩٦٦. راجع: الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم ٢٤٩،ص ٤٩٤.

(٥١) محمود علي تورياري: قضية القرن الأفريقي على صورة القانون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩. ص١٣٥.

(52) Legum, Colin: Somali Democratic Republic , Africa Contemporary Record , Vol.5 1972- 1973 ,p239.

(٥٣) محمد سيد محمد: نحو إستراتيجية عربية للتنمية، المستقبل العربي، عدد ١ ٥/ ١٩٧٨، ص٩٨.

(٥٤) علي لطفي: إستراتيجية البترول في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عدد ٦، يونيو ١٩٧٢.

(٥٥) في هذا المعنى راجع عادل حسين: المال النفطي عائق للتوحد والتكامل، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، عدد ١٥/ ١٩٧٩، ص ١٦– ٣١.

(٥٦) الأهرام العدد الصادر في ١٣/ ٢/ ١٩٧٤، ص٤.

(٥٧) علي المزروعي: الأفروعربية – أفريقيا والعرب في النظام العالمي الجديد، ترجمة أحمد علي سالم، في: علي مزروعي، قضايا فكرية – إفريقيا والإسلام والغرب، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٥٨) مجدي حماد: العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، في: العرب وأفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها وكر دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية، بيروت، يناير ١٩٨٧، ص ١٨٨.

(٥٩) مجدي نصيف: ثورة الصومال – أرض البخور والعطور، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٧٤، ص ٧.